العلاقات الحميمية في التغطيات الإعلامية

تحليل نقدي للخطاب الإعلامي
السوري البديل —— ٢٠٢١-٢٠٢٢

فريق العمل

فريق التحليل
رولا عثمان
لما راجح
هبه محرز

تحليل وكتابة
مايا البوطي

مراجعة
رند صبّاغ
هيمى اليوسفي

تصميم
نور سادات

المقدمة ٣

المنهجية ٥

نتائج التحليل ٨

أ_ تمثيل الزواج في الخطاب الإعلامي ٨

ب_ الأنماط الإعلامية للحديث عن الطلاق ١٤

ت_ ممارسات إعلامية حساسة جندرياً ١٨

خاتمة ٢٠

توصيات ٢٢

تعاريف ومصطلحات ٢٤

منشورات مؤسسة شبكة الصحفيات السوريات ٢٠٢٢

WWW.SFJN.ORG ,Vossenstraat 6. 6811 JL Arnhem, Netherlands

مؤسسة غير ربحية مسجلة في هولندا.

هذا العمل مرخص برخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري دولي (CC BY NC 4.0)

يجوز استخدام محتويات هذا التقرير ونسخها بحرية لأغراض غير تجارية، على أن تتلازم كل عملية نسخ مع إشارة إلى مصدر المنشورات: مؤسسة شبكة الصحفيات السوريات.

المقدمة

يشهد المجتمع السوري تغييراً في نسيجه وفي العلاقات الاجتماعية ضمنه، ومن أسباب التغيير العديدة ما شهدناه وعشناه من ظروف الثورة والحرب التي طبعت تجاربنا كسوريين وسوريات في الداخل وفي الشتات.

وقد لامس هذا التغيير شكل العلاقات الإنسانية والاجتماعية والحميميّة، والذي سعى الإعلام السوري الناشئ/البديل[1] بدوره لرصده ولبيان معالمه في محاولة لتقصي تأثيره على السوريات والسوريين. شملت تغطيات الإعلام العلاقات الحميميّة وارتباطها بالنسيج الاجتماعي والمتغيرات التي طرأت عليها، وقد تنوعت هذه المواد بأشكالها بين تقارير مُصوَّرة ومكتوبة وأخبار وتحقيقات.

نظراً لأهمية دور الإعلام برصد هذا التغيير على العلاقات الحميمية المرتبطة بالبنية الاجتماعية، يسعى البحث لبيان كيفية رصد التغطيات الإعلامية له، ودراسة الإطار الذي تم به تصوير هذه العلاقات.ومع ما بات واضحاً من حقيقة اختلاف التجارب بين الداخل السوري وبين ما تعيشه ويعيشه السوريات والسوريين في المنفى ودول اللجوء، تمت مراعاة هذه الفروقات أثناء تحليل المواد الإعلامية. وكما لم نغفل عن أهمية اختلاف التجارب ما قبل الثورة السورية، وبين واقع السوريات والسوريين مع ما شهدنه وشهدوه ضمن السنوات الاثنتي عشرة الماضية المضنية من حرب طاحنة أضاعت معنى الأمان. وكذلك، سعينا للتعاطي بحساسيّة مع اختلاف تجارب الأفراد التي تعكس غنى وتنوع المجتمع السوري وعناصره.

١. يشير مصطلح وسائل الإعام الناشئة في سوريا إلى تلك الوسائل التي ظهرت بعد الثورة السورية ٢٠١١، وهذه الوسائل تتركز في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وهي وسائل غير ربحية على الأغلب، تصدر باللغة العربية أو الكردية وتوزع مجاناً.

المصدر: مؤسسة شبكة الصحفيات السوريات، تقرير "النساء في وسائل الإعلام السورية الناشئة".

تتنوع العلاقات الحميمية وتختلف بأشكالها وبالمسميات التي تندرج تحتها. في هذا البحث سلّطنا الضوء على العلاقات الحميمية التي يؤطرها الزواج كمؤسسة اجتماعية غيريّة[٢]، كونها قضية تحظى باهتمام المؤسسات الإعلامية، والشكل الأساسي للعلاقات التي يناقش الإعلام القضايا الحميمة ضمنه. يأتي ذلك، على خلفية إقرار الإعلام بوجود تغييرات جوهرية تطال مؤسسة الزواج بحسب العينة التي تم رصدها.

تبيّن من خلال مسح المواد الإعلامية الذي أجراه فريق "جندر رادار" أن الزواج والطلاق والمهر والعزوف عن الزواج والترمّل وشكل الأسرة والإنجاب وعدمه، هي من القضايا الأساسية التي شغلت الإعلام السوري الناشئ/البديل وخلقت جدلًا على منصاته في السنوات بين ٢٠٢١ وحتى شهر آب ٢٠٢٢ والتي تم اعتمادها كمدة زمنية للبحث. نظراً لأهمية هذه التغطيات وارتباطها بالنساء والقضايا المتعلقة بمفاهيم أجسادهنّ وبخيارتهنّ الشخصية، سعينا في هذا البحث لتقصي كيفية تعاطي الإعلام مع هذه القضايا، وكيفية رصدها باستخدام عدسة جندرية تقاطعية تبحث في الخطاب، وفي كيفية التمثيل الجندري للعلاقات ضمن هذه القضية.

لا يدَّعي البحث وجود منظور أحادي يُعرِّف ويقيّم من خلاله منظومة العلاقات بين الجنسين كالزواج أو الطلاق، لكن باستخدام معايير العدالة الاجتماعية والجندرية، والتي تؤكد على أهمية الوصول العادل للحقوق والموارد والفرص لكلا الجنسين، يمكن قراءة كيفية تمثيل الإعلام للعلاقات الحميمية.

من خلال إيماننا بدور الإعلام بتحقيق تغيير إيجابي يتم فيه تمثيل الفئات المستضعفة وجميع أطياف المجتمع، نهدف من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأنماط التي يقدم بها الإعلام تغطياته، لبيان تأثيره في تحقيق تمثيل عادل ومتوازن جندرياً.

٢. الغيرية الجنسية بحسب الجمعية الأمريكية لعلم النفس: هي الميل الجنسي و/أو العاطفي و/أو الرومنسي تجاه الفئة الجندرية المغايرة. في أغلب الأحيان، يُستعمل مصطلح الغيرية الجنسية لوصف الميول والعلاقات والسلوكات العاطفية و/أو الرومنسية و/أو الجنسية بين المرأة والرجل. (تمت ترجمت جميع المصادر من اللغة الانكليزية من قبل الباحثة)

المنهجيّة

اعتمد البحث منهجية تحليل الخطاب في قراءة كيفية تمثيل العلاقات الحميمية ضمن ثنائية الزواج والطلاق وما يرتبط بهما من معرفة تفرضها المنظومة المهيمنة[٣] والتي تحدد التوقعات للأفراد. إضافة للاعتماد على العدسة النسوية وعلى نظرية التأطير الإعلامي ونظرية ترتيب الأجندة الإعلامية.

تُعتبر منهجية تحليل الخطاب، مدرسة حديثة لتحليل الخطاب تهتم بعلاقات القوة وبكيفية إنتاج اللامساواة في اللغة[٤]. ترى نظرية الخطاب أن أفعالنا وممارساتنا اليومية وكيفية كتابتنا وتحدثنا محكومة بمنظومة علاقات القوى ومرهونة بها. ولأن مجتمعاتنا محكومة بالصراع، فإن خطابنا يعكس ويخلق هذه الصراعات. الكلمات والتعابير والرموز الثقافية وما تشكله من منظومة المعرفة، والتي يتم تدويرها في المؤسسات المختلفة (المدارس والجامعات والمؤسسات الإعلامية والمنابر الدينية، والمؤسسات العسكرية، والمؤسسات الصحية...الخ)، هي معرفة سياسية تتشكل بفعل ضغط القوى المتحكمة[٥].

إن نظرية الخطاب هي دراسة للشرط الاجتماعي وهي بحث في السلطة والشرعية وعلاقات القوى.

٣. المنظومة المهيمنة بحسب الفلسفة الماركسية ومفهوم أنطونيو غرامشي هي فرض طبقة مسيطرة لقيم ومفاهيم فكرية تحدد العلاقات الثقافية. المصدر: Bullock, Alan; Trombley, Stephen, eds. (١٩٩٩). The New Fontana Dictionary of Modern Thought (Third ed.). London: HarperCollins. pp. ٣٨٧–٣٨٨.

4. Gee, James Paul. An Introduction to Discourse Analysis: Theory and Method. Routledge, 2014.

٥. نفس المصدر

وهنا يظهر دور الإعلام الذي يقوم بتدوير هذا الخطاب المهيمن، والذي من خلاله يقوم بتمثيل الممارسات التي يطبع معها كممارسات "منطقية" و"حتمية". بالتالي، يتم تعزيز هذه الممارسات والتوقعات ضمن المنظومة الاجتماعية كرموز وقيم وتصورات وتوقعات وممارسات تتحكم بدورها بالأفراد وخيارتهن/م. يُعتبر الإعلام وسيلة مهمة في تأطير حدث معين وفي إعطائه وقعاً خاصاً، وكما يؤثر على صنع السياسة. يشير التأطير إلى الطريقة التي يتم بها تنظيم الأحداث والقضايا وجعلها منطقية، ولا سيما من قبل وسائل الإعلام والمهنيات/ين الإعلاميات/ين وجماهيرهن/م بحسب عالم الاجتماع[٦] إرفينغ جوفمان (١٩٧٤). بالإضافة إلى ذلك ، يُعنى التأطير بـ "اختيار أجزاء من المعلومات وإبرازها بدلًا من القضية ككل". أي "جعل جزء من المعلومات ملحوظاً أو ذا مغزى أو يسهل تذكره للجمهور".[٧](إنتمان ، ١٩٩٣)

يتم الاستثمار في الحقائق وإعطاؤها معاني من خلال تأطيرها. ويقود التأطير الجمهور لتعريف المشاكل وتشخيص الأسباب وتقديم الحلول. تصبح الأخبار والحوادث ذات بنية مترابطة، لتعطي الجمهور صورة يتم تأطيرها بحسب أجندة المؤسسات الإعلامية ومن خلال عدستها. تعتمد منهجية التقرير أيضاً على الفكر النسوي، وارتباطه بالعدالة الاجتماعية والدينية والجندرية والذي يبحث في قضايا الاضطهاد الذي يتعلق بمسألة العرق والطبقة والجنس والفئة العمرية والمواطنة. وكما تم اتخاذ العدسة التقاطعية التي تبحث في الهويات الاجتماعية المختلفة وتقاطعاتها التي يُستهدف الأفراد على أساسها بأشكال اضطهاد ممنهجة ويتعرضن/ون لتمييز متعمد.

تحليل العينة المختارة

قام فريق جندر رادار بمسح المواد الإعلامية التي وصل عددها إلى ١٦٩ مادة، تم استثناء خمس مواد منها، لعدم تناسبها مع المعايير المحددة التي تم الاتفاق عليها. فالمواد التي تم استثنائها تدور حول العنف الأسري بشكل رئيسي، وهي موضوعة ممكن الرجوع لها ضمن بحث تغطيات خافتة[٨]، بينما تمت مناقشة موضوعة الطلاق فيها كمحور فرعي. في العينة، تم اختيار المواد الإعلامية التي تناقش موضوعة الطلاق والزواج ومايرتبط بهما من قضايا المهر والتفكك الأسري كمحاور رئيسية وليس كمحور ثانوي. وشملت العينة مواد إعلامية منتجة في الفترة التاريخية من شهر آذار/مارس ٢٠٢١ وحتى نهاية شهر آب/ أغسطس من سنة ٢٠٢٢. ويساهم اختيار مدة زمنية بتسهيل عملية الرصد والمقارنة بين المواد. كما شمل المسح ١٧ مؤسسة إعلامية لكونها قدمت تقارير بصرية ومكتوبة ومقالات وتحقيقات حول العلاقات الحميمة ضمن هذه الفترة.

انطلق البحث من سؤال حول كيفية تمثيل الإعلام لقضية الطلاق، وخاصة مع الجدل الذي بات يشكك بحق النساء بالانفصال وبإنهاء العلاقة الحميمية مع الزوج. لكن ومن خلال تتبع العينة الخاصة بالسنوات بين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ ظهر أن الإعلام السوري الناشئ/البديل أولى اهتماماً كبيراً لقضية الزواج بما يعادل اهتمامه بسؤال الطلاق. فالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أثرت على العلاقات الحميمية بين النساء والرجال، بشكلها المرتبط بالجنسانية وبالإنجاب وبتكوين أسرة وبالعزوف عن ذلك وحتى بأسباب الانفصال. وتنطلق رؤيتنا للعلاقات الحميمة من إيماننا بأنها تندرج تحت طيف واسع من الأشكال وتتنوع بتنوع تجارب الأفراد. لكن ومن خلال البحث في المواد الإعلامية برز الزواج "التقليدي" كشكل أساسي يحظى باهتمام الإعلام. وبالتالي جاء سؤال الحميمية والذي نرى جوهريته ضمن العلاقات، كتفصيل غائب عن الإعلام.

6. Goffman, Erving. Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience. 1975.

7. Entman, Robert M. "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm." Journal of Communication, vol. 43, no. 4, 1993, pp. 51–58.

٨. مؤسسة شبكة الصحفيات السوريات، بحث تغطيات خافتة.

أسئلة البحث

يتناول البحث أسئلة تناقش

- كيف تم تمثيل النساء والرجال ضمنها من حيث موضعيتهن/م من التهميش والامتياز؟
- هل سعى الإعلام السوري الناشئ/البديل في تحقيقاته وتقاريره حول العلاقات الحميمية، لفرض قيم أخلاقية تجرّم الأفراد، وتبحث عن مذنب/ة لتجريمه/ا؟
- كيف تم تمثيل العلاقات الحميمة على ضوء التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع السوري في الداخل والخارج؟

وكون العينة عكست تعاطي الإعلام مع موضوعة العلاقات الاجتماعية ضمن ثنائية الزواج والطلاق وربطت بهما أسئلتها وتحقيقاتها، وبحثت في المحاور التي تتعلق بهما، من هنا أخذنا بالتعمق بالشكل الذي قدمه الإعلام لهذه الثنائية، وكيف تم تمثيل العلاقات الحميمة ضمنها بين النساء والرجال ومواضع التهميش والامتياز فيها.

لذا تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء

أ_ تمثيل الزواج في الخطاب الإعلامي

أ_١ الزواج كواجب اجتماعي ضمن إطار تقليدي

أ_٢ المهر

أ_٣ الأدوار الجندرية للنساء والرجال ضمن الزواج

أ_٤ الأسرة كنواة

أ_٥ الترويج لصورة المرأة الصالحة والترهيب من الخروج عن العرف

ب_ الأنماط الإعلامية للحديث عن الطلاق

ب_١ كيفية تمثيل الإعلام للطلاق

ب_٢ التفكك الأسري

ب_٣ التطبيع مع الطلاق التعسفي والذكورة السامة

ت_ ممارسات إعلامية حساسة جندرياً وتضمّن النساء وأصواتهنّ

نتائج التحليل

أ_ تمثيل الزواج في الخطاب الإعلامي

أ_١ الزواج كواجب اجتماعي ضمن إطار تقليدي

يأتي اهتمام الإعلام بقضية الزواج، بحسب ماتبين من عينة المواد، لكونه ينطلق في تمثيله للزواج باعتباره مؤسسة ذات أهمية اجتماعية جوهرية يرتبط بها استمرار المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك وصف المواد الإعلامية للزواج على أنه "الركيزة" الأساسية للاستمرار والبقاء، وكما تم استخدام تعبير تضعه بمكانة "الحلم" وبمكانة "أمنية" يرجى تحققها.من هنا يتبين ارتكاز الإعلام على تمثيل الزواج كمنظومة أصيلة تضمن استمرار النسيج الاجتماعي، واعتبره حجر أساس ضمن البنية الاجتماعية. وتم التركيز على تقديم الزواج على أنه فعل اجتماعي يحافظ به الناس على مجتمعهم/ن. وتأتي إشكالية هذا الطرح من كونه ينظر للعلاقات الحميمة بطريقة أحادية تضعها في إطار الواجب والمسؤولية وتجرّدها من معانيها المرتبطة بالاحتياجات العاطفية والنفسية للأفراد. ننظر للزواج باعتباره علاقة حميمة تنفتح على رؤى وتصورات متعددة وعلى كافة الاحتمالات الإنسانية، والتي لا تقتصر في تعريفها على سردية واحدة. وضمن هذه العلاقة يمتلك الشركاء وحدهن ووحدهم فقط، الرأي بتقييم ضرورة استمرارها أو عدمه أو بحق توصيفها ضمن معايير النجاح والسعادة والرضى وغيرها. والشركاء هن/م المعنيات/ين بحق تقرير مصيرها بما يضمن منفعتهن/م. ومما لاشك فيه أن الزواج له تأثير في النسيج الاجتماعي، ولكنه مرة أخرى محكوم بإرادة الشركاء ضمنه وبكيفية تعريفهن/م لهذا الدور وأثره.

وكون العلاقات الحميمة اقتصرت بحسب الإعلام على الزواج بشكله "التقليدي"، سعينا لتفكيك عناصر هذه الرؤية الأحادية لبيان موقعية النساء ضمنها ومدى تعزيز دورهن كشريكات ضمن العلاقة الحميمة التي ترتبط بذاتهن وجنسيانيتهن ومصائرهن. ومن خلال العينة تبين أن عناصر الزواج "التقليدي" بحسب الإعلام تشمل المهر والحضور العائلي للأهل كسلطة مرجعية للموافقة على الزواج ودور الرجل في التقدم للزواج ومفهوم الأسرة بشكلها التقليدي.

وقد ناقشت عدد من المواد الإعلامية المحاور التي ترصد الابتعاد عن التقليد بصيغة تبث مشاعر الخوف، بينما تعاطت مع المحاور التي تؤكد على استمرار التقاليد بطريقة تنم عن الرضى.

ومن "الأعراف" التي تم التعاطي معها كمسلّمات، قيام الأهل بتحديد مصير النساء والرجال من خلال اختيار الشريكة التي يرونها مناسبة لأبنائهم/ن. فلم تناقش المواد الإعلامية هذه الممارسة من كافة النواحي. بل سعت المواد الإعلامية في حالات كثيرة للتشكيك بخيارات "الشباب" الأخرى واعتبرها سبباً لتفسّخ المجتمع. تم ذلك، بدون التطرق لرأي النساء أو دورهن فيه أو ضمن التغيير الذي يصفه الإعلام بكونه تغييراً يدعو للقلق ويتوجب منعه. يرى الإعلام أن الشكل "التقليدي" للعلاقات، هو الشكل الصحيح والوحيد. في المقابل يستخدم خطاب تهديدي وتحذيري تجاه المساس بالزواج "التقليدي" وتجاه اللجوء إلى أشكال أخرى. ويظهر هنا معنى "التقليد" كممارسة أبوية تلغي وكالة النساء وتعزز سلطة الرجال عليهن.
لم تطرح المواد الإعلامية أسئلة عن مدى عدالة الزواج بشكله "التقليدي" للنساء ولم تتم مراجعة بنوده للنظر في الزوايا التي تحمل تهميشاً وتمييزاً ضدهن. مكتفيةً باعتبار أن ما يدعو للقلق هو التغير الطارئ الذي بات يمس هذه "العادات والتقاليد" وكأنها الشكل الوحيد والصحيح للزواج.

كما يعكس التعاطي مع الزواج، "كواجب ومسؤولية ولبنة أساسية"، تأطير العلاقات الزوجية ضمن سياق وطني. يقدم الإعلام الزواج كمشروع وطني يرفع عنه صفته الحميمية والمرتبطة بالرغبة والحب والحاجات العاطفية المتنوعة.

في كتابها[٩] حول تاريخ الزواج، تبحث ستيفاني كونتز، مؤلفة ومؤرخة وأستاذة في التاريخ ودراسات الأسرة، بمعنى الزواج. وتبين أن الزواج بدأ كمؤسسة تعمل على تعزيز السلطة السياسية والاقتصادية بالربط بين العائلات لتوحيدها ومنع الصراعات ضمنها. وكانت النساء وقدرتهن الإنجابية ركائز لتدعيم سلطة الرجال. هذا الشكل من الزواج الأبوي تعامل مع النساء كأجساد يتم من خلالها تثبيت سلطتهم. وتضيف أنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اتسم الزواج بتقسيم الأدوار الجندرية بين النساء والرجال الذين يحصلون على أجر مقابل عملهم، بينما ينحصر دور النساء على الفضاء الخاص. ومما لاشك فيه فإن الكدح المنزلي هو جزء أساسي من العجلة الاقتصادية، لكن وضمن المنظومة الأبوية لا تمنح النساء الاعتراف بذلك، ولا تحصلن على أجر مادي محدد في المقابل. ويجرد هذا التعاطي النساء من حقهن باختيار الشكل الأمثل للارتباط وبحق الإنجاب أو عدمه، ويجعل أجسادهن ساحة لسيطرة أبوية ووطنية تلغي الحرية الفردية ضمنها وتعزز الهيمنة عليها.

ومن خلال تفكيك عناصر الزواج التي ناقشها الإعلام يتبين التطبيع مع شكل أبوي للزواج قائم على هرمية تعلو فيها مصالح الرجال وإرادتهم على حساب النساء.

وهنا سيتم تتبع عدد من المحاور التي شغلت الإعلام فيما يرتبط بقضية الزواج لبيان هذه الهرمية وهذا التغييب الإعلامي للنساء في قضية تمسهن بشكل أساسي.

الأمثلة

١ «الزواج...كلمةٌ نراها جديرةً بالصدارة هنا، إذ لولا الزواج لمَا كان للبشر أن ينتشروا في الأرض ويعمروها.»

٢ «الزواج حلم جديد يصعب تحقيقه.» و«انضم الزواج إلى قائمة طويلة من أحلام السوريين صعبة المنال.»

٣ «إن الشباب لا يتهربون من المسؤولية بإعراضهم عن الزواج.»

التعليق: تظهر الأمثلة أن الزواج واجب مجتمعي ومسؤولية على الجميع الالتزام بها.

١ «خلال العقد الأخير لم يعُد الشباب السوريون يسيرون في اتجاه واحد بما يتعلق بالزواج واختيار الشريكة، فسابقاً كان اختيار الزوجة يتم داخل دائرة الأقارب كبنت عمه أو عمته أو ضمن المحافظة الواحدة التي ينتمي لها، لكن الظروف الآن تغيرت وازدادت حالات زواج الشباب السوريين من غير السوريات وفق عوامل عديدة فسحت المجال للخروج عن العادات والتقاليد التي قاربت من الانسلاخ عن المجتمع السوري.»

التعليق: تم التعامل مع الأعراف من خلال المثال السابق كأمر مسلم به، ولم يتم التحقق لبيان إن كان العرف يتضمن ممارسات غير عادلة تجاه النساء. وفي عبارة "كان يتم اختيار الزوجة" ظهر استخدام صيغة لغوية مبنية للمجهول للحديث عن اختيار شريكة للزواج. أي ليس الشركاء من يقمن/يقومون بالاختيار بل العائلة. تم التعاطي مع هذه الممارسة التي يقوم بها الأهل بتحديد مصير البنات والأبناء بطريقة تطبع معها ولم تتم معالجتها من وجهات متعددة.

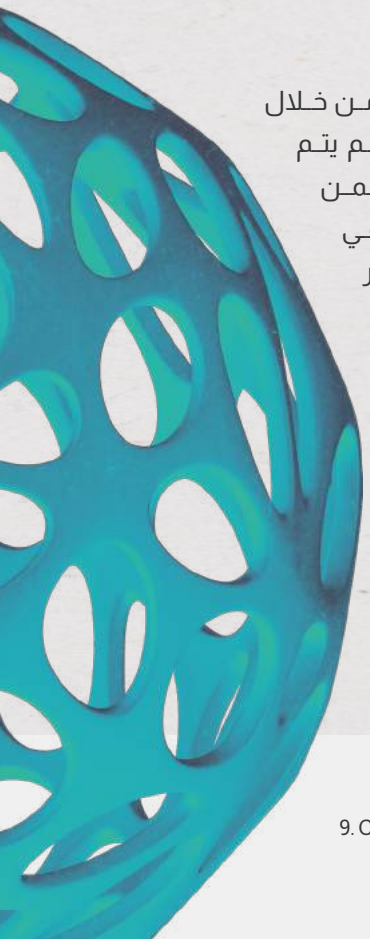

9. Coontz, Stephanie. Marriage, a History: From Obedience to Intimacy or How Love Conquered Marriage. Penguin, 2006.

أ_٢ المهر كشفت عينة المقالات بروز قضية المهر كمحور أساسي للحديث عن التغير في "العادات" المرتبطة بالزواج. حيث عكست المواد التي تم تحليلها حالة من القلق بسبب الأزمة الاقتصادية التي يعيشها المجتمع السوري، والتي ربطها الإعلام بشكل أساسي بقضية غلاء المهور. ومع ما لهذا السؤال من أهمية تبين تتبع الإعلام لها وتغطيتها بشكل تم فيه تغييب النساء عن السؤال. وفي معظم المواد تم البحث بالموضوع بطريقة تتعاطى معه كقضية تخص الرجال وتخص عوائل النساء كسلطة مطلقة تمتلك القرار. ومما لاشك فيه أن قضايا الغلاء والتردي الاقتصادي والسؤال حول كيفية ضمان حقوق النساء في إطار زواج تقليدي محكوم بالعرف أمر لا بد من مناقشته في الإعلام؛ لكن الإعلام لا يأخذ دوراً يناصر فيه النساء بل يغيّبهن عن الحوار، ولا نجده يطرح وجهة نظرهن بهذا الصدد أو يقوم باستشارتهن كمصادر وخبيرات. ففي حقيقة الأمر، ندر تضمين رأيهن أو حضورهن في المواد التي غلب فيها مقابلة الرجال وأهالي النساء وكأنه أمر يخص الرجال فقط. ورغم أن الإعلام يطبع مع الزواج التقليدي إلا أن المواد الإعلامية لم تراعي أهمية المهر كحق للنساء. فضمن المنظومة الأبوية القائمة على الهرمية وعلى اقتصار دور النساء على الفضاء الخاص، يصبح المهر شرطاً لتأمين احتياجاتهن قبل البدء بالزواج، ولضمان حقهن في حالات الطلاق التعسفية.[١٠] وبالعكس من ذلك، تتجاهل المواد الإعلامية النظر بالإطار العام الذي يُعتبر ضمنه المهر ضرورة لتأمين احتياجات النساء، مكتفيةً بالمطالبة بتخفيضه أو إلغاءه وكأنه تفصيل عابر وذلك في غياب لوجهات نظر النساء.

الأمثلة

١. "شكل ارتفاع قيمة المهر الذي يطلبه أهالي الفتيات من الشباب المقبلين على الزواج عقبة جديدة في طريقهم المؤدي إلى عشّ الزوجية".

٢. "إن إقبال بعض المقتدرين مادياً على دفع مبالغ تتراوح ما بين ٥-٣ مليون ليرة سورية كمهر لأبنائهم في المناطق الريفية من ... جعله عُرفاً بين أهالي الفتيات الذين جعلوا منه رقماً للتباهي فيما بينهم، ليقع على إثرها الشباب ضحية ما بين مطرقة تباهي الأهل، وسندان المقتدرين على الصعيد المالي."

٣. "يسعى الكثير من المقبلين على الزواج على ترتيب أوضاعهم بأقل التكاليف، حيث يتم التعاهد مع ذوي العروس على أن يكون المهر مؤجلًا، وأن يتم العمل على تأمين الاحتياجات الأساسية فقط، مع التأكيد على تخفيض عدد المدعوين، في محاولة لتخفيف أعباء هذه الخطوة".

٤. "حيث تقوم العديد من الأسر مؤخراً بتزويج بناتها بتكاليف أقل نتيجة لسوء الأوضاع المعيشية".

٥. "وأضاف بأن بعض الأسر السورية خصوصاً في حالة الزيجات خارج البلاد، عملت على تحديد المهر بالليرة الذهبية".

التعليق: قضية المهر تم البحث فيها من خلال وجهة نظر الأهل والرجال دون تقديم شهادات أو وجهات نظر النساء أو دون عكس وجهة نظرهن.

١. ويضيف: "باتت النساء تقتصر في شرائها على الضروريات جداً، قبل الحرب كانت تشتري العروس كل ما تريد من ملبوس بدن، اليوم تكتفي بقطعتين أو ثلاثة على الأكثر". ويعقب: "الأفضل أن تستغني العروس عن ملبوس البدن ولا تستغني عن براد أو غسالة وهذا طبيعي".

التعليق: عندما تم إشراك النساء بالموضوع واعتبارهن جزءاً من القضية تم استخدامهن للإملاء عليهن بما يخدم مصلحة الرجل.

١٠. يعتبر الطلاق التعسفي نوعاً من الطلاق الواقع دون مسوغ معقول أو شرعي والذي لا يراعي حقوق النساء ومصالحهن.

أ_٣ الأدوار الجندرية للرجال والنساء ضمن الزواج

تبيّن من المواد الإعلامية تقديم الأدوار الجندرية لكلا الجنسيين بطريقة نمطية، يبدو فيها الرجال فاعلين ومنتجين بينما تنتظر النساء تحقُّق حلم الزواج. ومع عدم نكران وجود شريحة واسعة تُطّبع مع المنظومة الأبوية فيما يخص الزواج، إلا أن الإعلام لا يتخذ موقف المحلل ليستطلع أثر ذلك على النساء وعلى مستقبلهن. بل يتخذ دوراً يهادن فيه مع ذلك النمط "التقليدي من العلاقات" ولا يبحث في أثر هذه العلاقات المبنية على هرمية تميّز ضد النساء. كما يقدم الخطاب الإعلامي الباحث في سؤال المهر وصعوبات الحياة والغلاء افتراضات تمثل الرجل كصاحب الدور الأساسي أولًا في القيام بفعل الزواج، ثم بإدارة الأسرة والإنفاق... الخ. في المقابل، يتم تنميط النساء بدور ثانوي، يقتصر على امتاع الرجل وتأمين متطلباته وتنفيذ رؤيته. لا تبدو النساء كفاعلات ولا يبدو أنهن يملكن الخيار بحسب التغطيات الإعلامية. وإن كانت التقارير تعمل على رصد أحداث ترتبط بواقع المجتمع، فإنها لا تعمل على البحث خلف الظواهر للتعمق بها وبأثرها على النساء.

ويعكس تعاطي الإعلام مع الأدوار الجندرية بشكل نمطي، تمثيل الواقع من خلال رؤية أحادية. وفي حقيقة الأمر، يكشف الواقع عن غنى وتنوع التجارب في سوريا، والتي يغلب إغفالها من التغطيات الإعلامية.

أشارت الباحثة نيرا يوفال ديفيس في كتابها بعنوان الجندر والأمة[11]، أن الأدوار الجندرية المُسندة للنساء والرجال ترتبط ببناء الأمة والوطن وبالتوقعات من النساء والرجال تجاه جميع نواحي الحياة. تبين ديفيس كيف تتم جندرة مؤسسات الدولة، ومنها المؤسسات التي ترتبط بالحرب والعسكرة، بطرق تربطها بالرجال وبتصورات تقتصر عليهم. بينما تبين أن قضايا التكاثر البيولوجي يتم ربطها بالنساء كقضايا يعتبرن المسؤولات فيها. تضع هذه الرؤية النساء بمكانة ترهن أجسادهن لتحقيق وظيفة التكاثر والاستمرارية البيولوجية بشكل يتجاهل رغباتهن.

لذا تسعى ديفيس لتحدي تصنيف النساء ضمن فئة "المرأة"، وكأنهن جميعاً متشابهات. لذا، تنفي صحة هذا التصنيف المنقوص، وتشير للتنوع والاختلاف ضمن تجارب النساء. كما تتحدى ديفيس رؤية الأمة ككيان ذكوري لا تملك النساء حقوقاً ضمنها.

وينطبق ذلك على الزواج والذي تعتبره المواد الإعلامية التي تم رصدها، كمؤسسة تساهم ببناء المجتمع، وأسند على عاتق النساء والرجال فيها أدوار تقليدية تجعل من علاقتهن/م الحميمة قضية يحق للجميع التدخل بها وتحديد مسارها.

الأمثلة

١. "يشار إلى أن شريحة واسعة من الشباب[12] عزفت عن الإقبال على الزواج بسبب تكاليفه الباهظة، الأمر الذي انعكس على الفتيات وساهم بارتفاع معدل العنوسة في سوريا"

٢. "تشكل متطلبات الزواج المرتفعة عبئاً ثقيلًا على الشبان ...جعلت الكثير منهم يعدل عن الزواج وتأجيله."

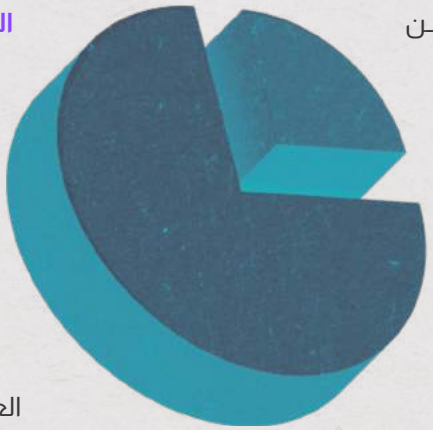

التعليق: يقدم المقال صوراً نمطية تضع الرجال بموقف الفاعلية والنساء في حالة من السلبية دون تعمق بالظاهرة أو برأي النساء حولها. تغفل المادة الإعلامية مُساءلة ومعالجة المنظومة القانونية والاجتماعية التي تحمّل الرجال أعباء المسؤوليات الماديّة والإدارية في الزواج، وتعزز استضعاف النساء في الوقت عينه. المهر حق في حال لم يكن للنساء خيار العمل في الفضاء العام وكن مجبرات على البقاء ضمن الفضاء الخاص، وكان الرجال هم من يمتلكون حق العمل في الفضاء العام. وعندما يقتضي الحال عمل الرجال في الخارج، ولا تمتلك النساء نفس الخيار يتوجب على المؤسسات المعنية مُساءلة هذه الشرطية وسبب تحمل الرجال الأعباء المادية، بدل وجود شراكة مع النساء لتجنب تحمل العبء على أحد الطرفين وحرمان الآخر/ الأخرى من حق العمل لحماية نفسه/ا عند غياب المعيل.

11. Yuval-Davis, Nira. Gender and Nation: Sage Publications. SAGE Publications, 1997.

١٢. تم استخدام كلمة "الشباب" هنا بمعناها الذي يقتصر على الرجال، حيث أن المادة الإعلامية لم تستخدم لغة جندرية متوازنة وتم نقل الفكرة من وجهة نظر الرجال، وقد تكرر استخدام كلمة "الشباب" بعدد من المواد الإعلامية بإسلوب لا يعتمد لغة جندرية والتي تم تضمين أمثلة منها في التقرير.

الأمثلة

١ "جميع الفتيات يحلمن بالزواج وبشراء ثوب العرس."
التعليق: تنميط النساء والتعميم.

٢ "من منشور إلى آخر، تتنقل (...) (.. عاما) بين مجموعات "فايسبوك"، التي تعرض فساتين الزفاف المستعملة، بحثاً عن فستان لعرسها القريب، وتخلت عن التجول في محلات بيع فساتين الأعراس في أسواق دمشق، لأن شراء أحدها يعني التخلي عن راتب شهر أو أكثر."
التعليق: عند تناول مواد العينة مواضيع الزواج من جانب اقتصادي، غالباً ما كانت المصادر جميعها رجال يتحدثون عن المهور وتكاليف الزواج وإعالة الأسرة وصعوبات العمل الخ. وعند الاستعانة بمصادر نسائية لمعالجة الجانب الاقتصادي، كانت المشاركة تتحدث لبيان الصعوبات الماديّة التي تواجهها النساء لشراء فستان العرس. ترسخ هذه الممارسة سواء كانت واعية أم لا؛ الأدوار النمطية لكل من الجنسين ضمن منظومة الزواج. يتم تنميط الرجل بأنه المسؤول بما يتعلق بالإدارة المادية لفعل الزواج ومن ثم الحياة الزوجية، ولا يعود للنساء دور فيها، فيما عدا تفاصيل محددة كشراء ثياب العرس وخفض عدد المعازيم وتجنب إرهاق الرجل بمتطلبات الزواج.

أ_٤ الأسرة كنواة يقودنا ما سبق للمحور المرتبط بالأسرة و بالبحث بالأنماط الإعلامية التي غطتها. تبين من العينة أن الإعلام يطبع مع الأسرة النواة، ويراها كنتيجة طبيعية للزواج والارتباط وللشراكات الحميمية التي تجمع النساء والرجال. والأسرة النواة هي الأسرة التي تتكون من أم وأب وأبناء وبنات، والتي تعاطت معها التغطيات الإعلامية كجزء من المشروع المجتمعي ومن تأسيسه.

ضمن الأسرة النواة، وبحسب المواد الإعلامية، يتبين قيام النساء بالواجبات الرعائية وبكونهن مسؤولات عن الإنجاب. بحسب هذا، يسيس الخطاب الإعلامي أجساد النساء، فيصبح الإنجاب كقضية ترتبط بالمنظومة واستمرارها. وقد وضح وضح ميشيل فوكو، وهو فيلسوف فرنسي، كيف يتحكم الخطاب بجنسانية الأفراد ويتعامل معها بطريقة تفصلها عن الحياة، ليتم تنظيمها والسيطرة عليها. ويساهم تدوير خطاب معرفي معين، في فرض عدد من الضوابط التي تخلق ممارسات منطقية وتوقعات ترتبط بكيفية تعبير الأفراد عن جنسانيتهن/م. وكما تساهم منظومة الجزاء والعقاب في تثبيت هذه الضوابط التي تتحكم بكيفية التعبير عن وممارسة الجنسانية[١٣]. يبين فوكو أن الشكل القديم للسلطة والمتمثل بالسيطرة على حق الحياة والموت قد تغير. فلم تعد الهيمنة تعني فرض عقوبة الموت بل باتت ترتبط بالتحكم بالحياة. فالسلطة الآن مسؤولة عن حيوات الأفراد ومايعرف بنظرية البيوسلطة ويأتي في شكلين؛ أولًا، يقول فوكو إنها «تتمحور حول الجسد كآلة: يجب تأديبها، وتحسين قدراتها، والاستثمار بقوتها، وزيادة موازية لفائدتها وانقيادها، ودمجها في أنظمة ضوابط فعالة واقتصادية». ويجادل فوكو بأن الشكل الثاني ظهر لاحقًا ويركز على «الجسم بكينونته النوعية، الجسد المشبع بآليات الحياة ويعمل كأساس للعمليات البيولوجية: التكاثر والولادة والوفيات ومستوى الصحة، متوسط العمر المتوقع وطول العمر، مع كل الظروف التي تتسبب في اختلافهما»[١٤]. هذه الممارسة السلطوية التي تسيطر على أجساد النساء وتحدد متى يجب تحديد وتنظيم النسل، أو متى يجب زيادة عدد الولادات، يتم تدويرها ضمن الخطاب الإعلامي الذي يتبنى فكر المنظومة الأبوية.

فنجد في عدد من المواد الإعلامية يتم الترهيب من انخفاض معدلات الزواج، في خوف من انخفاض عدد المواليد. فالزواج مؤسسة ترتبط شرعيتها بفكرة التناسل. بناءً عليه، يضع الخطاب الإعلامي مسؤولية مجتمعية على النساء وعلى أجسادهن وجنسانيتهن، ترتبط بالإنجاب. لا يراعي هذا الخطاب احتياجاتهن النفسية والجسدية ورغباتهن تجاه قضية الإنجاب.

كما لا يمحص الإعلام بقضايا الأسرة التي يأطرها كأسرة محورية للمنظومة الاجتماعية ويعطيها شكلًا أحادياً. ويمنح التطبيع مع الشكل الهرمي للأسرة للآباء امتيازات لا تتم فيه مساءلة وضع النساء ضمنها ومدى عدالة هذا النموذج لهن.

الأمثلة

١ "ولأن الأسرة هي اللبنة الأساسية لبناء أي مجتمع."
٢ " الأسرة نواة المجتمع وكلما صلح حالها صلح حاله."
٣ "يُعَرف الزواج ....ولإنشاء أسرة مستقرة بين الطرفين."
التعليق: يتعاطى الإعلام مع الأسرة النواة كدعامة اجتماعية ويعتبر الزواج كمؤسسة تُعقد لتكوين أسرة بالمفهوم الأبوي الذي يضع أعباء الإنجاب على النساء.

13. Foucault, Michel. Discipline and Punish: The Birth of the Prison. Penguin Classics, 2020.
14. Foucault, Michel. The History of Sexuality. Penguin Classics, 2020.

أ_٥ الترويج لصورة المرأة الصالحة والترهيب من الخروج عن العرف

مما سبق يتبين كيف يساهم الإعلام بخلق صور تنميطية للنساء وأدوارهن ضمن علاقة الزواج وتجاه الأسرة. وظهر من خلال المواد الإعلامية، تعاطيها مع علاقات النساء الحميمية كجزء من منظومة يأتي «الصالح العام (بشكله الأبوي)» فيها على حسابهن ودون مراعاة لاحتياجاتهن. وكشفت العينة، أن الخطاب الإعلامي وضمن إطار العلاقات الحميمية، يعطي انطباع أن النساء المضحيات اللواتي يتخلين عن مصالحهن هنّ من يمثلن المرأة الصالحة وهن نموذج يجب الاحتذاء به. ومن نماذج المرأة الصالحة التي يروّج لها الإعلام، نجد نماذج تمتدح النساء اللواتي يخفضن مهرهن، ومن تصبر في زواجها ولا تلجأ للطلاق، ومن تنذر حياتها لخدمة أفراد العائلة. كل ذلك دون قراءة السياق الذي يعشن ضمنه ومدى عدالة هذه الممارسات بحقهن.

توضح سارة أحمد، باحثة وكاتبة وناشطة نسوية،تشمل اهتماماتها البحثية على تقاطع النظرية النسوية و الكويرية ونظرية ما بعد الكولونيالية، في كتابها[١٥] "وعد السعادة"، أن السعادة هي حاجة إنسانية، لكن يتم التلاعب بهذه العاطفة من خلال تحديد ورسم المسارات التي تقود إليها اجتماعياً، ومن خلال خطاب المنظومة المهيمنة. تعدنا المنظومة بالحصول على السعادة من خلال امتثال قيمها ومعاييرها والالتزام بتوصياتها. فمن هن/م على استعداد للعيش بالطريقة»الصحيحة» هن/م من سيحصلن/ون على السعادة. تقدم سارة أحمد نماذج لا تتطابق مع مواصفات القيم الاجتماعية والتي ينذرها المجتمع بتعاسة حتمية. ومنهن ربات المنزل التعيسات. فهذه الفئة التي لا ترضى بالأدوار المنسوبة لها يتم حرمانها من الامتيازات الاجتماعية وتهميشها.

وتبين أن النساء اللواتي يتحدين المنظومة، هن جزء من الفئات التي بتحديهن للقمع، يتحملن تبعات الوصم والتعاسة الاجتماعية.

تتطابق دراسة سارة أحمد الاجتماعية للمنظومة التي تحدد صورة المرأة الصالحة الموعودة بالسعادة مع ما يقوم الإعلام بتدويره من صور لهن. فالمواد الإعلامية ضمن العينة تستخدم خطاباً عاطفياً لتكريس النساء المضحيات كنموذج يجب الاحتذاء به. السعادة المشروطة بالتزام النساء بما تفرضه المنظومة الأبوية عليهن، هي وعد مضلل لا يراعي ميول واحتياجات النساء الحقيقية.

ويمثل الإعلام تخلي النساء عن الزواج لرعاية الأبناء والبنات أو أفراد العائلة ممن هن/هم بحاجة للرعاية بطريقة تعظيمية لا ترصد الضرر المترتب بسبب ذلك عليهن. ولا يتم البحث في أسباب غياب المؤسسات التي يتوجب تقديمها الرعاية في تلك الحالات بل يتم فقط تأطير الحدث بلغة عاطفية تمدح وتمجد تضحياتهن. وقد ورد في عدد من المواد عبارات مثل «رفضت الزواج» و«كرست نفسها لرعاية أطفال العائلة»، يتم تقديم هذه القصص كحالات فردية، تستوجب تضحية النساء كحل. وتأتي الصياغة بطريقة تثير المشاعر، وتعزز الجوانب النمطية والتمييزية التي فرضها المجتمع على النساء، كالتضحية من أجل الآخرين والترفع عن الرغبات الشخصية والالتزام بأدوار رعائية.

في المقابل مَثّلت بعض من مواد العينة، النساء اللواتي لا يخفضن مهرهن كنساء غير صالحات. وفي عدد من المواد الإعلامية، تم تصوير النساء كمخادعات يستخدمن الزواج كمكيدة للإيقاع بالرجال لتحقيق الكسب المادي. في إحدى المواد الإعلامية تم التعاطي مع حوادث احتيال تعرض لها الرجال بشكل تعميمي، أو لجأت المواد لاستخدام الإثارة في عناوين بينت تلاعب النساء بالرجال لدفعهن للزواج من خلال رسم حبائل ومكائد لهم.

الأمثلة

١. "تضع بعض الفتيات شروطًا تعجيزية أحيانًا للارتباط بشاب معين، كأن تشترط بيت لوحدها وسيارة وفرصة عمل تعود بمردود كبير، وعدم قدرتها على العيش مع أهل الشاب ولو في منزل مستقل، الأمر الذي يجعل الشاب محبطًا، فيصرف النظر عن الموضوع.

٢. والبعض الآخر من الفتيات تريد أن تحقق ذاتها برغبتها في إكمال مسيرتها الدراسية، وأنها لن تتزوج قبل الانتهاء من دراستها، وذلك أيضًا يشكل إحباطًا كبيرًا للشاب المندفع للزواج".

التعليق: في مقال يرصد عزوف الشباب عن الزواج، تم التعاطي مع النساء اللواتي لا يخفضن مهرهن، على أنهن مثال للنساء غير الصالحات وتم الإشارة لذلك على أنه ظاهرة تشكل "خطر على المجتمع". ولم يتم تقديم وجهة نظر النساء بهذا الشأن واكتفى برصد منظور الرجال حوله. وتم اعتبار إتمام الدراسة كشرط تعجيزي، تلام عليه النساء.

15. Ahmed, Sara. Promise of Happiness. Duke University Press, 2010.

ب_ الأنماط الإعلامية للحديث عن الطلاق

ب_١: كيفية تمثيل الطلاق في الإعلام

ضمن العلاقات الزوجية يفترض امتلاك الأفراد لوكالة تمكنهن/م من تقييم هذه العلاقة بما يتناسب مع تطلعاتهن/م ورغباتهن/م. وكما يتوجب تساوي الشركاء ضمنها في الحقوق والواجبات. وفي الحالات التي يرى فيها الأفراد عدم ملاءمة الزواج لهن/م لأي سبب يأتي الطلاق كحق يسمح للشركاء بإنهاء هذه العلاقة. لكن في تعاطي الإعلام مع الطلاق تبين وضعه على طرف نقيض مع الزواج، بطريقة أحادية البعد، ولم يتم تقديمه كحق.

ففي مقابل الإعلاء من قيمة الزواج وربطه بالصالح العام وبسلامة المجتمع والمنظومة، تتعاطى المواد الإعلامية مع الطلاق كمؤشر على انهيار قيم المجتمع وسبب لتفككه وزعزعته. فالمواد الإعلامية التي تمثل الزواج كمسؤولية، في المقابل تتعامل مع الطلاق كتهرب منها وكفعل سلبي.

يحمل الخطاب الإعلامي لغة ترهيبية من الطلاق، ويبحث عن مذنب/ة في حال حصوله. غالباً ما يتم تحميل النساء تبعات هذا القرار واعتبارهن سبباً في انهيار الأسرة.

يؤدي الترهيب من الطلاق، لدفع النساء لتجنبه وبالتالي البقاء ضمن علاقات سامة وغير سعيدة خوفاً من الوصم المجتمعي.

يجعل الخطاب الترهيبي النساء متهمات يتوجب عليهن تبرير رغبتهن بالانفصال عن الشريك. يتعارض هذا مع حق النساء بامتلاك الخيار بإنهاء علاقتهن تحت أي سبب مهما كان نوعه. ولا يراعي ذلك حقهن باختيار الشكل الأنسب للتعاطي مع أجسادهن وعواطفهن ورغباتهن. حيث يطبع الخطاب الترهيبي من الطلاق مع قبول العلاقات السامة والتي قد تتصف بالعنف ضد النساء أو بالتعالي أو بالتسلط وغيرها من أشكال الأذى النفسي والجسدي.

في بحث تغطيات خافتة لمؤسسة شبكة الصحفيات السوريات[١٦]، تم رصد تعاطي الخطاب الإعلامي مع العنف الأسري بطرق تصوره على أنه حالات فردية. بالتالي يتم تسخيفه وعدم كشف المسبب المجتمعي الذي يضع النساء في تراتبية أدنى مما للرجال، لا يساعد ذلك على ملاحظة العنف ومواجهته.

يتمثل التطبيع مع العلاقات غير الصحية للنساء في عدد من المواد الإعلامية. ومنها حالات يتضح فيها العنف الأسري، لكن المواد تتجاهل هذه الحقيقة وتقوم بلوم النساء على الانفصال.

كما ورد عدد من الأمثلة لمواد تناقش الطلاق باستخدام أوصاف مثل "حالات طلاق غريبة" و"أسرع حالة طلاق" ويظهر من استخدام هذه الأوصاف والتعابير، إطلاق أحكام قيمة وأحكام أخلاقية على خيارات الأفراد فيما يتعلق بحقهن/م بالطلاق.

تتجاهل هذه الممارسة الاعتراف بأن الطلاق هو حق مشروع للنساء والرجال، طالما يتم ضمن إطار عادل لجميع الأطراف، بما يضمن عدم تضرر أي منهن/م. يُدوّر الإعلام ثقافة تبحث عن مذنب في مسألة الطلاق، والتي يتوجب محاربتها والتوعية بأن الانفصال لا يجب أن ينطوي بالضرورة على أذية أحد، وأنه قد يساعد الكثيرات والكثيرين لإيجاد السعادة والبدء من جديد بشكل صحي وإيجابي.

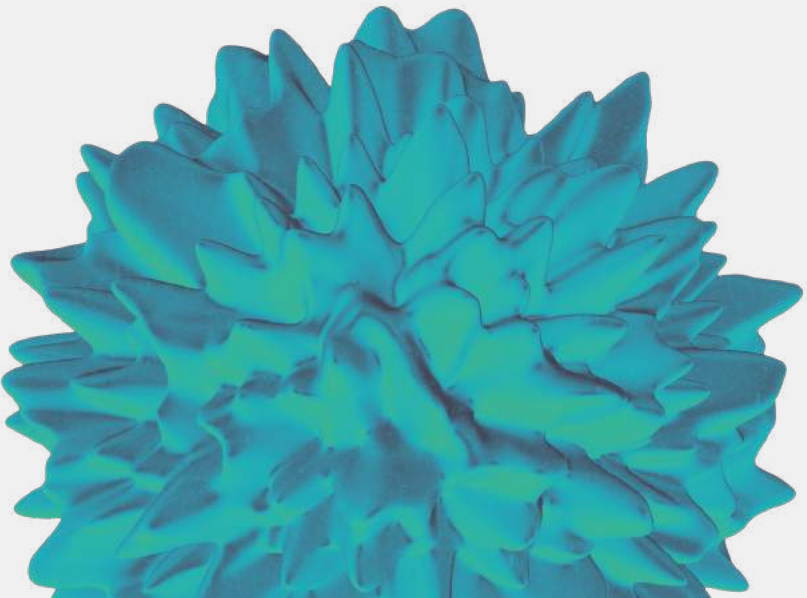

١٦. بحث تغطيات خافة لمؤسسة شبكة الصحفيات السوريات.

ب_٢: التفكك الأسري من الأسئلة التي ترتبط بقضية الطلاق هي قضية ضمان حقوق الشركاء والأبناء والبنات. وهنا يظهر دور القانون وأهمية المؤسسات المجتمعية المختصة والتي يفترض أنها تحرص على ضمان هذه الحقوق. إلى جانب تَوفر شرط إنساني عادل لا يميز على أساس الجنس والإثنية والدين والمكانة الاجتماعية والعرق، ويسمح بوصول عادل ومتساوٍ للموارد والفرص والحقوق، وهو الضمانة للأفراد والعائلات لعدم ضياع الحقوق في حالات الانفصال.

في مواد العينة التي تتعلق بالأسرة بعد الطلاق، تبين عدم اعتماد ما سبق كمرجعية للبحث في قضية الطلاق. بل تم التعاطي مع ضياع الحقوق كحالات يجب لوم الأفراد لانفصالهن/م عليها.

وكون المواد الإعلامية بحسب ماسبق تطبع مع الأسرة النواة على أنها المبرر للزواج وتراها الدعامة التي يقوم عليها المجتمع، بالتالي، تعتبر أن أي تغير يطرأ على هذا الشكل بمثابة تهديد ودليل على تفسخ العلاقات والنسيج الاجتماعي.

يتضح خطر هذا الخطاب الذي يتجاهل تمثيل الأشكال المتنوعة للأسر والتي يعيش ضمنها الأفراد بما يضمن الحقوق والكرامة.

فلا يرتبط انفصال الوالدين بالضرورة "بالتعاسة" وبالتحول للجريمة وبتشتت الأبناء والبنات، كما يظهر في عدد من المواد الإعلامية. وكذلك، لا يرتبط بقاؤهن/م مع بعضهم بالضرورة "بالسعادة" وبتأمين الرعاية والحماية. هناك احتمالات متنوعة للمشاعر الإنسانية لا ترتبط بشكل معين للزواج أو الطلاق. إن كان شرط العدالة الاجتماعية والجندرية محفوظاً وكان هناك وصول عادل للمصادر والموارد، فإن الكرامة الإنسانية يجب أن تكون مضمونة ومحفوظة.

في حالات يتم ترهيب النساء من الانفصال وذلك بربط هذه القضية بسؤال الأمومة وقضية الحضانة.

يفترض أن القانون في الظروف المثلى موجود لخلق توازن يسمح بالانفصال دون تعريض أي من الأطراف للضرر. لكن بدل السعي لدراسة القوانين وسبب عدم عدالتها تجاه أحد الأطراف ومن بينهم الأبناء والبنات، يتم لوم النساء إعلامياً عند الطلاق وترهيبهن من فقدان حضانة الأطفال.

وفي عدد من المواد الإعلامية تم تنميط الرجال بالقيام بدور الإنفاق في حالات الإنفصال، وتقليص دورهم للاقتصار على الأمور المادية. بينما تم تنميط النساء بربطهن بالأدوار الرعائية وبمشاعر الحنان والعطف والتضحية. يمنع هذا التنميط النساء والرجال من التعبير عن أدوارهن/م المرتبطة بالأمومة والأبوة بطرق تعكس خصوصية كل فرد. بالتالي، من المهم تجاوز التنميط، والإيضاح أن للآباء دور ومسؤولية في تقديم العطف والحنان. كذلك من المهم أن تبحث المواد الإعلامية بأعباء الطلاق، والتي تنصب على النساء ضمن المنظومة الأبوية. لكن في مقابل الترهيب من الطلاق وتصويره كذنب تلام عليه النساء، لا تتعمق المواد الإعلامية بأعباء الطلاق التي تتحمل نتيجتها النساء في معظم الأحوال. ولا تقدم معظم المنصات الإعلامية تحقيقات ترصد معاناة النساء اللواتي تتحملن أعباء رعاية وأعباء العمل لتأمين دخل مادي للأسرة وما يقع عليهن من مجهود لتأمين متطلبات المنزل.

الأمثلة

- "الطلاق مشكلة اجتماعية لأنه يؤدي إلى تفكيك الأسرة وتفكك العلاقات الاجتماعية فهو مشكلة خطيرة تنعكس آثارها على الأطفال لما تسببه من خلافات في حضانتهم ونفقتهم."

التعليق: إن ضمان الحقوق وصونها سواء في الزواج أو عند الطلاق يخلق علاقات إنسانية صحية. وليس الطلاق مسبباً للانهيار بالضرورة، والعكس صحيح بالنسبة للزواج، فليس استمراره دليلًا على الترابط والمحبة. إطلاق أحكام وتقديم صورة نمطية دون التعمق بالظواهر يسمح باستمرار الظلم وضياع الحقوق.

- "بالتأكيد للأب حق باحتضان أطفاله وتربيتهم بعد طلاقه من أمهم، لكن تبقى مشاعر الأمومة وتعلقها وخوفها على أطفالها أكبر."

التعليق: رغم أن المادة إيجابية بشكل عام، لكن تم تنميط الرجال والنساء من ناحية العواطف والمشاعر. وربط العواطف بالأمومة وافتراض أن مشاعر الأمومة بالضرورة أكبر من مشاعر الأبوة.

ب_٣: التطبيع مع الطلاق التعسفي والذكورة السامة

تبين من العينة، استخدام الطلاق في العناوين بطريقة تسعى للإثارة ولزيادة القراءات والمتابعة، دون مراعاة لحساسية القضية وبطريقة تُصغر النساء وتستخف بدورهن. فعندما يحدث الطلاق يتم التعاطي معه إعلامياً كقضية يمتلك الرجال فيها المرجعية ويعود لهم القرار باللجوء إليه كوسيلة ردع أو تأديب أو حتى كحادث عابر سببه الغضب.

بالتالي تصبح هذه الممارسة كتطبيع مع الطلاق التعسفي الذي لا يراعي حقوق المرأة. ويعتبر ذلك، كتثبيت للصور التي تعزز من صفات الذكورة السامة.

ويتم استخدام مصطلح الذكورة السامة، لبيان أن الذكورة ليست بجوهرها مرتبطة بالعنف وبالهيمنة، بل إن بعض الممارسات تخلق ما يسمى بالممارسات الذكورية السامة. فبحسب آر دبليو كونيل، وهي باحثة في علم الاجتماع، تتغير الصفات التي ترتبط بالذكورة، بتغير الزمان والثقافة والمنظومة. وكما تبين أنه ضمن الذكورة هناك تراتبية تضع بعضاً من الرجال، ممن يتمثل الصفات[١٧] الذكورية من قوة ومنافسة وغيرها، في مكانة تمنحهم الهيمنة على من يتم اعتبارهم أقل امتلاكاً لتلك الصفات[١٧]. تشكل النماذج الذكورية التي تتسم بمعايير ترتبط بالقوة والمنافسة والعنف صورة يرغب الرجال بتمثلها، لتحقيق قبول مجتمعي. يمنح هذا القبول لمن يتمثلون هذه المعايير، امتيازات تضعهم بمكانة مهيمنة. وعند قيام الإعلام بتدوير صور تجعل من الرجل المهيمن نموذجاً ومثالًا للاحتذاء به، يعزز ذلك، هيمنة هذه الفئة على الفئات الأخرى التي لا تمتلك الصفات.

فالنساء وبعض الفئات ممن لا يمتلكن/ون معايير الذكورة المهيمنة يتم تهميشهن/م وتنحيتهن/م لصالح من يتمثل معايير الذكورة المهيمنة.ومما لا شك فيه، أن للإعلام دور كبير في تدوير الصور التي ترتبط بتعزيز الذكورة السامة، من خلال تكريس صورة الرجل القاسي والمتسلط وعديم الرحمة وسريع الغضب. ويتضح ذلك، من خلال مثال لمادة إعلامية تعاملت مع قضية طلاق نتيجة الغضب، "كحادثة طريفة".

الأمثلة

١ "حادثة طريفة ولكن قاسية .. طلاق امرأة من زوجها في إدلب بسبب جرة غاز."

٢ "قالت لزوجها "اخرس" فطلقها"

التعليق: في حادثة قام فيها رجل بطلاق زوجته تعسفياً في لحظة غضب، وصفت المادة الإعلامية هذه الحادثة على أنها "طريفة". دون أن تعالج لجوء الرجل لتطليق زوجته تعسفياً كممارسة سلبية، بل تم التندر بالحادثة كأنها طرفة.

17. CONNELL, RW. Masculinities. ROUTLEDGE, 2021.

ب_٤: التمييز على أساس الحالة الاجتماعية: الوصم ضد العنوسة والطلاق والتمييز ضد الأرامل

يتضح مما سبق إنتاج صور نمطية تجرم النساء وتجعلهن مسؤولات عن تفكك المجتمع. دون التعمق بالأسباب التي دعت للطلاق ودون إيضاح أن الطلاق هو حق مشروع لأي امرأة مهما كانت الأسباب. في مواد أخرى تم اعتبار الطلاق كوسيلة تلجأ لها النساء، لخداع الرجال أو لتحقيق كسب مادي دون وجود أدلة ودون التحقق. وتم في عدد من المواد الإعلامية الترهيب من الطلاق وتخويف النساء من الإقدام على هذه الخطوة دون معرفة بظروفهن، وفيما إذا كان هذا الحل الأمثل لهن بالفعل.

كما تم في عدد من المواد الإعلامية وصم النساء بالعنوسة، خاصة في المقالات التي رصدت عزوف الشباب عن الزواج وربطته بغلاء المهر. أي بالإضافة لوصمهن بالعنوسة تم اعتبارهن مسؤولات عن عزوف الشباب عن الزواج.

إضافة لما سبق، نجد أنه في عدد من الحالات قدمت مجموعة من المصادر خطاب كراهية لم تقم الصحفية أو الصحفي بالتعليق عليه وتم تضمينه.

الأمثلة

- "إن الزوجة أقدمت فعلًا على تطليق نفسها بعد مدة قصيرة من تسجيل عقد الزواج. مشيراً إلى أن المهر في صك الزواج الذي أنهته الزوجة كان .... معجل غير مقبوض و.... مؤجل غير مقبوض"

التعليق: قدم المصدر في هذه المادة الإعلامية، مثالًا عن حادثة طلاق، وقد اعتبر هذه الحادثة كمكيدة للإيقاع بالزوج ولتحصيل المؤخر. لم يتم التعليق على رأيه من قبل الصحفية/الصحفي. وتم الأخذ برأيه والذي اعتبر الطلاق كمكيدة مقصودة لتحصيل المؤخر، دون وجود دليل يؤكد أن السيدة المذكورة لجأت للطلاق فقط لتحصيل المؤخر.

- عنوان: "نقص الرجال في سوريا يخيف الفتيات من عدم الزواج"

التعليق: عنوان ترهيبي، يخيف من عدم الزواج.

- "قدرت نسبة العنوسة في عموم سوريا، سواء في مناطق سيطرة النظام أو المعارضة بحوالي ٧٠ في المئة، وهي نسبة مخيفة ومقلقة."

التعليق: تناقش المادة الإعلامية، عزوف الرجال عن الزواج من خلال خطاب يمنحهم الوكالة، بينما يصف عدم زواج النساء بالعنوسة، مما يحرمهن من الوكالة ويضعهن بموقف العاجزات. تم التعاطي مع تأخر النساء في الزواج أو مع عدم زواجهن كأمر مخيف يجب التحذير منه.

- "ناهيك عن أن التخفيف في المهر يقضي على العنوسة ويبعث على العفاف في المجتمع ويخفف من المفاسد. "

التعليق: لا يتعمق المثال بكون المهر حقاً للنساء، ويستخدم العنوسة لوصمهن وترهيبهن. وكما يتم الإشارة "للعفاف" وربطها بالزواج وكأن عدم الزواج يرتبط بالفساد بالضرورة.

- في استطلاع رأي للشباب حول معوّقات الزواج يتم استطلاع رأي ٦ شبان وشابتين . يعبّر أحد الشبان عن استيائه من تكاليف الزواج الباهظة ويصف بأن والد العروس يعتبرها مشروعاً استثمارياً ويتابع بالقول: "يعني كأنو أمها وقت ولدتها يعني ولدتها على حسابي انا".

التعليق: تم تضمين هذا الرأي المسيء والكاره للنساء دون إدراج تعليق حوله للحد من ضرره.

- "يعتبر الطلاق مشكلة... حيث يتسبب بأزمات نفسية للمرأة وللطفل بسبب نظرة المجتمع السيئة للمرأة المطلقة كما يهدد بانحرافها."

التعليق: لم يتم التعليق على رأي المصدر وبيان أن الطلاق بالنهاية حق للنساء وأن غياب معايير العدالة هي المسبب الأساسي لاختلال المجتمع وليس الطلاق بحد ذاته كجريمة اجتماعية. وافترض المثال أن النساء "ينحرفن" عند الطلاق وهو وصم وتعميم ضدهن.

ت_ ممارسات إعلامية حساسة جندريا

تحقيقات حول أنماط الزواج المتنوعة: مثل الزواج المدني وعكس رغبات جزء من الشباب والشابات، بطريقة علمية بعيداً عن التهويل والتخويف. وبينت بعض المواد الإعلامية أن الزواج المدني يجب أن يكون موجوداً كاختيار، بالإضافة للطريقة التقليدية المعروفة أي أنه لا يفترض وجود طريقة واحدة للزواج.

مثال١: مقال يعالج قضية قانون الأحوال الشخصية والعادات الاجتماعية في دمشق.

مثال٢: "زواج اختياري: لكن مناصري الزواج المدني يؤكدون عدم مطالبتهم بإقراره "بديلًا" عن الزواج الشرعي بل أن مطالبهم تتمثل بأن يكون الزواج اختيارياً بين من يريد أن يكون زواجه مدنياً ومن يريده شرعياً".

مواد إعلامية تشرح قوانين البلاد المستضيفة حول الطلاق والزواج. تم تقديم ذلك بطريقة علمية هدفها نشر التوعية وتمكين النساء، خاصة أنهن بحاجة لمواد إعلامية بلغتهنّ الأم، مع تعقيدات اللغة والوصول لمصادر التشريعات بلغات البلاد المستضيفة.

مثال١: "حالات زواج أم استغلال؟" ليست حالة أو حالتين، بل هناك العديد من حالات الزواج التي لم تستطعن فيها اللاجئات السوريات أن تحفظن حقوقهن بعد اكتشافهن أن أزواجهن كانوا متزوجين مسبقاً لكنهم أخفوا ذلك."

مثال٢: "ينص قانون العقوبات التركي في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٠ على أن "الشخص الذي يتزوج مرة أخرى رغم أنه متزوج أصلًا، يحكم عليه بالسجن من ستة أشهر إلى سنتين".

مواد إعلامية تناقش قوانين وتشريعات الطلاق في سوريا، بلغة علمية تهدف للتوعية، وتوضح أعباء الطلاق على النساء. ومنها مواد تركّز على معالجة التحدّيات التي تواجه النساء قانونياً واجتماعياً بعد الطلاق، سواء في عقود الزواج التقليدية أو تلك المسجلة خارج المحاكم.

مثال١: مادة بعنوان: "مقال عن ارتفاع عدد حالات الطلاق في ريف دمشق."

مواد إعلامية تناقش قضية المهر من منظور يراعي مصالح النساء. وفي هذه المواد تم تناول موضوع المهر من منظور العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. وفي المثال أدناه، تُبرز المادة حق النساء في اختيار المهر المناسب لهن بحرية، وفي الوقت عينه؛ تؤكد على أن المهر وحده غير كفيل بضمان حقوق النساء في الزواج بل يجدر إجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية ليضمن المساواة التامة بين الرجال والنساء ضمن منظومة الزواج والطلاق.

مثال١: مادة بعنوان: مقال عن المهر في سوريا وعجز القانون عن ضمان حفظ الحقوق.

مـواد إعلاميـة حـول خيـارات النسـاء تجـاه أجسـادهن وتقديـم أمثلـة حـول قضايـا الأمومـة، واللاإنجابيـة، وتجميد البويضات، وعدم الرغبة بالزواج أو بناء أسرة بلغة علمية متوازنة ترصد وجهة نظر النساء.

مثال١: "فـي المجتمـع السـوري كمـا أغلـب المجتمعـات العربيـة النسـاء لا تمتلـك أجسـادها، فالخـوف والأوامـر بالمحافظـة مـن جهـة التـي تشـكل مرجعيتهـا العديـد مـن العوامـل الاجتماعيـة والدينيـة.... وهنـا تتأرجـح حيـاة المـرأة ضمـن الشـكل المـادي لوجودهـا فقـط، فهـي جسـد لـه خصائـص تشـكل قيمتهـا بيـن العفـاف والإغـراء، الجمـال المنمـط أو العـادي، تصبـح هـذه العوامـل محـوراً تـدور حولـه حيـاة المـرأة، عبـر السـنوات اختلفـت الجهـة التـي تمتلـك هـذا الجسـد وتتحكـم بطاقتـه، فمـن جسـد خاضـع لأحـكام العشـيرة والعائلـة، طاقتـه ملـك لهـا وحركتـه خاضعـة لرغبتهـا فـي اسـتغلاله بالمنـزل والعمـل والـزواج، إلـى جسـد داخـل الفضـاء العـام وفـق أحكام متشددة تضبط عفويته وتلقائيته.

مثال٢: "منـع المـرأة مـن اتخـاذ قـرار الإنجـاب أو عدمـه انتهـاك لحقوقهـا، حسـب المنصـوص عليـه فـي "اتفاقيـة القضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة"، المتفـق عليهـا منـذ عـام ١٩٧٩ مـن قبـل الجمعية العامة للأمم المتحدة.»

مـواد إعلاميـة تناقـش أهميـة مشـاركة الأب بـالأدوار الرعائيـة وضـرورة حضـوره فـي حيـاة الأبنـاء والبنـات علـى الصعيـد النفسـي والعاطفـي وعـدم الإكتفـاء بتقديـم الدعـم المـادي. ومـواد تناقـش قصـور القانـون وعـدم إلـزام الآبـاء بـالأدوار الرعائيـة. وتـم الاسـتعانة بخبيـرات لتعزيـز مشـاركة النسـاء واللواتـي قدمـن تحليلًا علمياً يراعي مصالح النساء.

مثال١: "الدراسـات التـي تناولـت دور الأب فـي تربيـة الأبنـاء كثيـرة، وأغلبهـا أكـدت مشـاركة الأب فـي التنشـئة وأهميتهـا لاسـتقرار نفسـية الطفـل، بـل إن الخلـل فـي العلاقـة بيـن الطفـل وأبيـه كمـا أثبتـت بعـض الدراسـات، قـد يـؤدي إلـى نمـو شـخصية سـلبية لا تشـعر بجـدوى المشـاركة فـي الحياة الاجتماعية."

مثال٢: بينـت الخبيـرة التـي شـاركت فـي المقـال: "أن المـرأة المطلقـة لهـا حـق فـي حضانـة أولادهـا حتـى بلوغهـم سـناً معينـة حددهـا القضـاء وأوجـب علـى الـزوج الأب أن ينفـق علـى أطفالـه، ولكـن نسـي المشـرع أن تربيـة الطفـل ليسـت مجـرد إنفـاق وتلبيـة مطالبهـم الماديـة، بـل لابـد مـن متابعـة شـؤونهم الحياتيـة وتوطيـد الأواصـر الأسـرية معهـم. أرى أنـه علـى القانـون إلـزام الأب بـالإراءة التـي هـي حـق لـه ابتـداء لكنـه لا يعاقبـه؛ إن هـو تخلـى عـن هـذا الحـق ولـم يأتـي لرؤيـة أطفالـه مكتفياً بإرسال المال لهم".

مـواد إعلاميـة ترفـض منظومـة العلاقـات "التقليديـة" المرتبطـة بمنظومـة أبويـة رعائيـة وتؤكـد علـى وكالة النساء .

مثال١: "بـالإرادة والتصميـم.. سـوريات غيّـرن موازيـن حياتهـنّ: تعتبـر (...) مـا فعلتـه إنجـاز كبيـر اسـتطاعت مـن خلالـه الحصـول علـى حريتهـا مـع شـريك حياتهـا، وتحقيـق ذاتهـا مـن خـلال العمـل بمهـن متعددة وفق خبراتها، في وقت كانت بيئتها تمنعها من ذلك."

خاتمة

يتبين مما سبق أن بعض المؤسسات الإعلامية تقوم بتدوير خطاب المنظومة الأبوية القائمة على تراتبية تصبح فيها مصالح النساء خاضعة لهيمنة الرجال.

يتعامل الخطاب الأبوي مع النساء وأجسادهن بالنظر لمنفعيتهن المرهونة بالاستمرار والتكاثر والإنجاب والقيام بأدوار رعائية. هذا الخطاب يتم تمثيله إعلامياً بلغة تحذيرية، تجعل من الزواج واجباً ومسؤولية. حيث تربط المواد الإعلامية بحسب العينة، أجساد النساء بواجبات الحفاظ على النمو السكاني ويحذرهن من انخفاض أعداد المواليد. تتراجع على ضوء ذلك، وكالة النساء على أجسادهن وتصبح جزءاً من الملكية العامة الواجب تنظيم وظائفها بتكريسها ضمن أدوار محددة. فلا يراعي هذا الخطاب التنوع في خيارات النساء وحقهن بتقرير مصيرهن.

كما، أطّرت المواد الإعلامية التي تم رصدها في كثير من الأحيان العلاقات الحميمية بين ثنائية الزواج والطلاق لترتهن بهما قيم حتمية تجعل السعادة والتعاسة على طرفي نقيض. يتم ذلك، بشكل تنميطي لا يقدم رؤية معمقة للشرط الاجتماعي ولاحتياجات الأفراد.

تَعد المنظومة النساء بتحقيق القبول الاجتماعي، وتربطه بشرطية السعادة، لمن يلتزمن بالأدوار الاجتماعية المتوقعة منهن. في المقابل، تصبح التعاسة مصير كل من تسعى للتعبير عن ذاتها واحتياجاتها بما لا يتوافق مع الدور الاجتماعي المفروض عليها.

وتعيد معظم المواد الإعلامية ضمن عينة البحث، تمثيل هذه الشرطية بتعزيز تمثيل صورة المرأة الصالحة والمضحية والتي تصبر على الظلم في سبيل الأخريات/الآخرين. وتقوم بالترهيب والتخويف من الطلاق و"العنوسة" وأي ممارسة حميمة وإنسانية لا ترتهن للشرط المجتمعي الذي يهمش احتياجات النساء ورغباتهن. لا يراعي الخطاب الإعلامي آثار تقديم قصص تتعلق بالنساء وبخيارتهن وبكيفية التعاطي مع علاقتهن، وكل هذا، دون حضورهن كمصادر ودون تقديم وجهات نظرهن كخبيرات.

من المهم رفض تمرير مشاريع تدعي السعي لإصلاح مجتمعي وهي تتبنى رؤية المنظومة الأبوية التي لا تراعي مصالح النساء. فلكل النساء الحق بالتعبير عن رأيهن وإيصال أصواتهن بما يتناسب مع شرطية العدالة الاجتماعية.

في المقابل، تنمط المواد الإعلامية التي تم البحث فيها، الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال ضمن الزواج وفيما يتعلق بالعائلة، بشكل محدود، دون تعمق بأثر ذلك عليهم وعليهن. يتم كذلك، تقديم نماذج تطبع مع الذكورة السامة، حيث يتم التعاطي مع هيمنة الرجال كأمر طبيعي. وكما يتم تبرير بعض الممارسات العنيفة تجاه النساء والآخرين باستخدام تعابير تربط الذكورة والرجولة بالغضب والغريزة وغيرها.

ومما لاريب فيه، أن للزواج دور جوهري في المجتمع، لذا يجب أن يتم الحرص أن تكون العلاقة الزوجية، قائمة على التشاركية والمساواة بين الطرفين. فيشترط لبناء هذه العلاقة مراعاة حقوق النساء وخيارتهن ضمنه، لا من خلال فرضه عليهن، أو فرض أشكال معينة تمنعهن من تحصيل حقوقهن ضمنه. ومن المؤكد أن حماية الأسرة، هي شرط لمجتمع متوازن، لذا يجب تعزيز دور المؤسسات التي تختص بتأمين الخدمات والرعاية لكافة أفرادها. ويجب تجنب اعتبار حماية الأسرة، كمسؤولية تقتصر على النساء ولومهن في الحالات الحرجة.

وكذلك يتضح أن الطلاق يفرض تحديات كبيرة على الشركاء عند الانفصال وعلى الأسرة، لذا يجب تسليط الضوء على الظروف المجتمعية التي تمنع تحصيل الأفراد لحقوقهن/م. ومن المهم تجنب الإعلام لتقديم مواد تعزز ثقافة العنف ضد النساء من خلال لومهن عند لجوئهن للطلاق. وكما للإعلام دور مهم بإشراك الرجال في المسائل التي تتعلق بالخيارات الحميمة. ويكون ذلك بتقديم طرق تسمح بتحديد المسؤوليات بينهم وبين النساء وتضمن عدم تهميش النساء.

مما لا شك فيه، أن المجتمع السوري يشهد تحولات وتغييرات مهمة في بنيته. ويتم ذلك، في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة. لكن البحث في هذا التغيير لا يتم عن طريق تحميل النساء تبعات هذه الظروف ولومهن في حال عدم زواجهن ورغبتهن في الانفصال أو عدم الإنجاب أو أي ممارسة تعبر عن ذاتهن واحتياجاتهن. ولا يتم كذلك، بفرض واجب اجتماعي عليهن يجعل من التكاثر وتدعيم الروابط الاجتماعية مسؤوليتهن. لذلك فإن من واجب الإعلام تقديم رؤية متوازنة تبحث بالأسباب التي تمنع وصول الأفراد للموارد والفرص والحقوق بشكل متساوٍ في ظل التحديات التي يواجهها المجتمع. ويعني هذا تقديم تحقيقات تُسائل مؤسسات المجتمع ودورها، وتجنب لوم الأفراد عند التعبير عن احتياجات لا تتناسب مع التوقعات المفروضة عليهن/عليهم.

من الملاحظ عدم مساءلة بعض المؤسسات الإعلامية لشكل المنظومة المجتمعية سابقاً، والتعاطي معها وكأنها منظومة مثالية. يعكس ذلك، أنه قد غاب عن هذه المؤسسات حقيقة أن خروج السوريات والسوريين للمطالبة بالتغيير لم تكن فقط لتحقيق تغيير سياسي، بل كانت مطالبات لتحقيق تغيير مجتمعي بنفس القدر. ويبدو أن الزواج التقليدي كمنظومة هو الشكل الذي تدعو له بعض المؤسسات، دون مساءلة فيما إذا كانت النساء فيما سبق راضيات عنه، أو إن كان بالضرورة الطريقة الوحيدة الموجودة للزواج في سوريا أو أن يجب أن يكون كذلك. ولم تتم مساءلة التراتبية التي تضع النساء في أدنى السلم الاجتماعي، ومدى التوازن ضمنها، والذي يتم فيه اقتصار حضور النساء على الفضاء الخاص. بل تبين من العينة الانطلاق من حتمية تعتبر هذا الشكل كممارسة صحية وتبحث في إمكانية حمايته من التغيير الحاصل على المستوى الاجتماعي. لا تعكس بعض المؤسسات الإعلامية تنوع التجارب السورية وتنوع نسيجه الاجتماعي، بل تقدمه كمجتمع يحمل صوتاً واحداً متصلّباً.

وإن كان لنا أن نبحث في الدروس المستفادة التي تعلمناها كسوريات وسوريين في السنوات الماضية، فلا بد من الإشارة لحقيقة تنوع المجتمع السوري، وغنى العلاقات الإنسانية التي تشكلها التجارب المتنوعة ضمنه. بالتالي يبدو الحديث عن شكل أحادي "تقليدي" للعلاقات كتغييب لتجارب السوريات والسوريين المتنوعة. يساهم الإعلام بتحقيق تغيير نوعي يسمح للأفراد بالعيش بكرامة وإنسانية، ولا يتم ذلك، دون تضمين أصوات النساء وتمثيلهن عبر منصاته.

توصيات

- تمثيل وعكس وجهات نظر النساء فيما يتعلق بالعلاقات الحميمية من قضايا الزواج والطلاق والإنجاب أو عدمه وغيرها.

- تجنب التعاطي مع تجاربهن الفردية في حالات الطلاق أو العزوف عن الزواج أو الإنجاب أو عدمه..... الخ وغيرها كقضايا يجب فيها تغليب "الصالح العام بشكله الأبوي" على حسابهن، وضرورة احترام خياراتهن، وضرورة تجنب وصمهن أو لومهن.

- تقديم تحقيقات وبحث في أسباب غياب المؤسسات الاجتماعية والقوانين التي تحمي الأسرة وتمنع تعرض أفرادها للأذى في جميع الحالات سواء (كان الشريكان متزوجين، منفصلين، في حالات الوفاة، في حالات المرض، العطالة عن العمل، العنف الأسري.... إلخ)، وتجنب تحميل النساء تبعات ذلك.

- تقديم مواد إعلامية تشرح قوانين الأحوال المدنية والتشريعات المرتبطة بالزواج والطلاق في سوريا وبلاد المنفى.

- تسليط الضوء على أهمية حضور الرجل في القضايا التي ترتبط بالزواج والطلاق لكن كشريك يتساوى مع النساء في المسؤوليات والحقوق.

- تجنب الصور النمطية التي تطبع مع بعض الممارسات المجتمعية التي تضطهد النساء وخياراتهن وذلك بمساءلة هذه الصور، ومن خلال تعزيز مشاركة النساء بتحدي التنميط ضدهن.

- عكس التجارب المتنوعة للأفراد وخياراتهن/م دون ترهيب وتخويف، ومحاولة قراءة الجوانب الإيجابية في التغيير المجتمعي الحاصل وعدم الإكتفاء برصده من النواحي السلبية.

- البحث في الممارسات الاجتماعية المختلفة ومساءلة العرف والتقليد وعدم الارتهان له، خاصة مع ماتبين من بحث السوريات والسوريين عن العدالة الاجتماعية في الماضي والحاضر وما ينتج عن ذلك من مستقبل إنساني يمكن العيش فيه بسلام وأمان وتساوٍ.

- عدم إطلاق أحكام قيمة في قضايا حميمية تتضمن تفاصيل عميقة وخاصة، لا يمتلك الإعلام آليات لرصدها. فليس دور الإعلام محاكمة الأفراد على خياراتهن/م الحميمة. بل يجب دراسة الظواهر الاجتماعية بطرق علمية بعيدة عن التجريم للبحث في أسبابها وتحقيق التغيير دون المساس بكرامة الأفراد.

- عدم تحميل النساء تبعات تعقيد الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولومهن في حال عدم زواجهن ورغبتهن في الانفصال أو عدم الإنجاب أو أي ممارسة تعبر عن ذاتهن واحتياجاتهن. وضرورة عدم فرض واجب اجتماعي عليهن يجعل من التكاثر وتدعيم الروابط الاجتماعية مسؤوليتهن.

- عدم التعاطي مع الزواج والطلاق كثنائية تقع على طرفي نقيض، تحصر السعادة بالزواج ويصبح الطلاق مرهوناً بالتعاسة. وتجنب التنميط والرؤية الأحادية غير المعمقة للشرط الاجتماعي ولاحتياجات الأفراد.

التعاريف والمصطلحات

الذكورة السامة

تعـرِّف الذكـورة السـامة الرجولـة بشـكل ضيـق للغايـة مـن زاويـة العنـف والجنـس والمكانـة والعدوانيـة وذلـك عبـر مجموعـة صفـات أو أفعـال يجـب أن يتصـرف بهـا الرجـال والتي يُنظـر إليهـا على أنهـا ضـارة كأن يتـم رفـض الرجـال الذيـن يبكـون أو يعترفـون بالضعـف، وبالتالـي أصبـح المصطلـح تفسـيرًا شـاملًا لعنـف الذكـور والتمييـز على أسـاس الجنـس، ويلغـي هـذا التعريـف النظـرة الجوهرانيـة التـي تفتـرض وجـود نمـط واحد من الذكورة[١٨].

نظرية الوعد بالسعادة

هـو شـرطية السـعادة المرهونـة بتوقعـات منظومـة مسـيطرة تفـرض توجهـات معينـة تحكـم حيـاة الأفـراد بواجبـات يجـب إنجازهـا لتحقيـق القبـول ضمـن هـذه المنظومـة. وضمـن المنظومـة الأبويـة تصبـح سـعادة النسـاء مرهونـة بمـدى خضوعهـن لمجمـوع التوقعـات التـي تلزمهـن بعضهـا بالتضحيـة وبنكـران الذات لتحقيق سعادة الآخر على حساب سعادتهن[١٩].

العلاقات الحميمة

هـي علاقـة شـخصية تتضمـن ألفـة جسـدية أو عاطفيـة، تتضمـن مشـاعر الإعجـاب أو حـب شـخص أو أكثـر[٢٠]، وقـد تـؤدي إلـى ألفـة جسـدية حميمـة. تسـمح مثـل هـذه العلاقـات لشـبكة اجتماعيـة للأشـخاص بتكويـن روابط عاطفية قوية[٢١].

النظام الأبوي

هـو نظـام اجتماعـي للرجال السـلطة فيه على النسـاء. يُشـتقّ مصطلـح "البطريركيـة" الإنكليـزي (patriarchy) مـن كلمـة "patriarches" اليونانيـة التـي تعنـي كبـار السـنّ مـن الذكـور، ويُقصـد بهـا الآبـاء زعمـاء العائـلات والقبائـل والكنائـس. فـي الأنثروبولوجيـا الكلاسـيكية، يشـير مصطلـح "النظـام البطريـركي" إلـى العائـلات والفئـات الاجتماعيـة والهيكليـات المهنيـة والسياسـية التـي يتولّـى فيهـا الرجـال مواقـع السـلطة. بالنسـبة إلـى النسـويات فـي أوروبـا وأميـركا الشـمالية، يُقصـد بالبطريركيـة نظـامٌ اجتماعـيٌ للهيمنـة الذكوريـة علـى النساء[٢٢].

العدالة الاجتماعية

تشـير العدالـة الاجتماعيـة إلـى التقسـيم العـادل والمنصـف للمـوارد والفـرص والامتيـازات فـي المجتمـع. وتشـمل التنظيـم العـادل للمؤسسـات الاجتماعيـة التـي توفـر الوصـول إلـى الفوائـد الاقتصاديـة. يشـار إليـه أحيانًا باسم "عدالة التوزيع"[٢٣].

18. Kupers, Terry A. "Toxic Masculinity as a Barrier to Mental Health Treatment in Prison." Journal of Clinical Psychology, vol. 61, no. 6, 2005, pp. 713–724.,

19. Ahmed, Sara. Promise of Happiness. Duke University Press, 2010

20. Wong DW, Hall KR, Justice CA, Wong L (2014). Counseling Individuals Through the Lifespan. Sage Publications. p. 326.

21. Miller, Rowland & Perlman, Daniel (2008). Intimate Relationships (5th ed.). McGraw-Hill.

٢٢. قاموس الجندر، عربي إنكليزي، مركز دعم لبنان، ٢٠١٦

23. "Social Justice in an Open World The Role of the United Nations." UN, The International Forum for Social Development: Social Justice in an Open World: The Role of the United Nations, 2006.

الدور الرعائي

رعاية الأشـخاص، والعمل المنزلي، والأشكال الأخرى للعمل التطوعي التي تخدم المجتمع الكبير. وبناء على هذا التعريف، يشكل العمل الرعائي الذي تؤديه النساء والفتيات (والذي غالباً ما يكون غير قابل للنقاش) عائق وقت كبير وعقبة في طريق الوصول إلى فرص أشكال مختلفة من تطوير الذات، ويعد عملًا تختص به النساء وفقاً لتقسيمات العمل التقليدية والأبوية التي تحصر عمل النساء في الحيز الخاص والرجال في الحيز العام. ترى هذه الآراء أن من واجب النساء الاعتناء بالأعمال المنزلية، كتربية الأطفال، والاهتمام بالمنزل، والطبخ، دون تعويض مادي، بينما يعمل الرجال في المقابل خارج المنزل لقاء أجرٍ مادي من المفترض أن يُنفق على المنزل.[٢٤]

الحقوق الإنجابية

تعرّف الأمم المتحدة الحقوق الإنجابية على أنها حقوق تستند على الاعتراف بالحق الأساسي لجميع الشركاء في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد وتباعد وتوقيت أطفالهم وأن تكون لديهم المعلومات والوسائل اللازمة لذلك، والحق في بلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة الجنسية والإنجابية. وهي تشمل أيضاً الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب دون تمييز أو إكراه أو عنف. تتكون الحقوق الإنجابية من ثلاث فئات واسعة من الحقوق: الحق في تقرير المصير الإنجابي، الحق في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمعلومات والتعليم، والحق في المساواة وعدم التمييز.

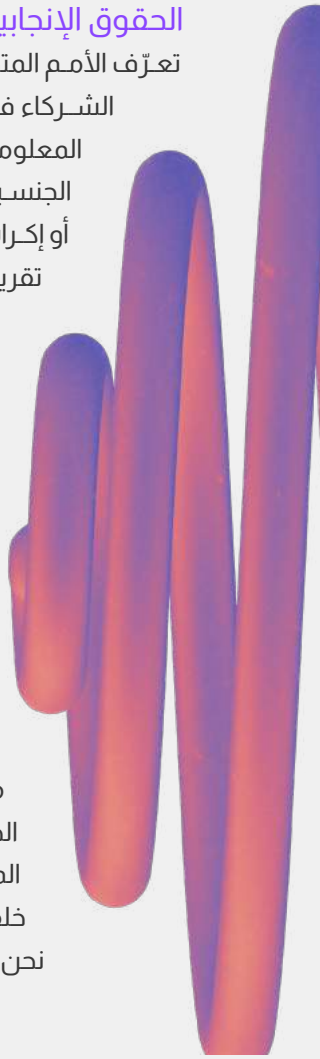

الوكالة

تطور مفهوم الوكالة من خلال علم الاجتماع، وهو يستند على فرضية أن لكل فرد - بغض النظر عن موقعيته/ا في هرميات القوى - وكالة وقدرة على صنع القرار والاختيار. ومن خلال هذا المفهوم نبتعد عن الصور النمطية عن النساء والفئات المهمشة بأنهم/ن ضحايا للأنظمة القمعية بلا وكالة. فعلى الرغم من كافة أنواع القمع تتمكن النساء والفئات المهمشة من صنع اختيارات في حياتهم/ن في حدودها المادية التي تؤثر عليهن/م وعلى من حولهن/م، وفي أسوأ الأحوال يقمن بصنع خياراتهن/م بأنفسهن/م إما من خلال المقاومة المباشرة للمنظومة الأبوية القمعية أو من خلال التفاوض معها لتحقيق أغراض معينة أو حتى التماهي معها لتوفير ضمانات أو امتيازات معينة، بذلك نقر أن لدى الجميع مساحة للوكالة على الذات يتمكن من خلالها من صنع قرارات ولو على المستوى الفردي. ويساعدنا فهم الوكالة على التعامل مع النساء بغض النظر عن خلفياتهن على أنهن صانعات قرار وفاعلات وصاحبات معرفة وأدرى بأحوالهن منا نحن الخبراء والخبيرات.

٢٤. أبو حبيب، لينا، مقاربات نسوية لمستقبل العمل الرعائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فريدريش إيبرت، بيروت، ٢٠٢٠.

25. OHCHR. "Reproductive Rights Are Human Rights."

٢٦. المشاركة السياسية من منظور نسوي تقاطعي، أدوات عملية لخلق حراكات نسوية سياسية عابرة للأوطان

شبكة الصحفيات السوريات

www.sfjn.org